PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**7 Ayam**
DATE:	**28-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**22,000**
TITLE :	**7 Ayam Breaks Down the Cost of Your Organs**
PAGE:	**72:74**
ARTICLE TYPE:	**General Health News**
REPORTER:	**Tamer Ibrahim**

PRESS CLIPPING SHEET

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

مصر فى المراكز الأولى عالميًا من حيث الدول الأكثر تضررًا وتصديرًا للأعضاء، ويعود ذلك إلى الفقر الشديد الذى يعانى منه الكثيرون فى مصر، ولوجود فجوات قانونية كبيرة لم تحد من تجارة الأعضاء فى مصر، ويسعى التجار لاستغلالها على أكمل وجه لتقنين تجارتهم بأعضاء الفقراء.

الفهلوة كان لها دور عظيم فى ارتفاع جنونى للأسعار فى الأسواق السوداء للأعضاء البشرية، فالتجار لجئوا إلى تقنين أوضاعهم بفهلوة مصرية معتادة، فأصبحوا جاذبين للبنات الفقيرات ويزوجهن لأثرياء عرب لإجراء عملية نقل الأعضاء بشكل قانونى من زوجة إلى زوجها فى صورة تبرع وليس إتجارًا، لتكتمل البيعة، بضرب عصفورين بحجر واحد، زيجة وتجارة أعضاء، ليصبح لدينا تجارة رقيق فى الألفية الثالثة.

السوق السوداء لتجارة الأعضاء فى مصر رفعت من سعر أعضاء الجسم بشكل مثير للجدل، فأصبح سعر الكلى الواحدة يتراوح بين الـ٥٠ ألف جنيه والـ٨٠ ألف جنيه على حسب الحالة الصحية لها وفصيلة الدم التى قد تكون شائعة وقد تكون نادرة، بينما وصل سعر الكبد إلى أكثر من مائة ألف جنيه، ووصل سعر البنكرياس إلى ما بين الـ٣٠ ألف جنيه والـ٥٠ ألف جنيه، ووصل سعر القلب إلى ما بين الـ٨٠ ألف جنيه والـ١٠٠ ألف جنيه.

الشريان التاجى وصل سعره إلى ما يقرب من ٢٠ ألف جنيه، بحسب ما أشار به طبيب جراح رفض ذكر اسمه بعد أن أمدنا بتلك الأسعار المذكورة، مشيرًا إلى أن تجارة الأعضاء تشهد رواجًا غير طبيعى فى ظل انتشار الكثير من الأمراض الفيروسية والتى تسبب تلفًا لأجهزة الجسم وأعضائه المختلفة.

الضحية

(ز.ع).. فتاة تسكن فى إحدى المناطق الشعبية على أطراف القاهرة، واحدة من أقارب أحد الأصدقاء، والتى كانت ضحية لعملية إتجار بالأعضاء، حيث فقدت إحدى كليتيها، مقابل مبلغ مادى.

الفتاة تروى قصتها لـ٧ أيام، فتشير إلى أن عمرها ٢٧ عامًا، والدها عامل (على باب الله) ووالدتها ربة منزل، لم يكن لديهم دخل سوى ما يجنيه والدها من عمله، لينفق به عليها وعلى اثنين من أخوتها الأولاد الأصغر منها سنًا، الأمر الذى اضطر والدها إلى أن يدخل فى دوامة الديون، ويحاول سد متطلبات منزله (على النوتة) بالإضافة إلى شرائه أجهزة كهربائية بالتقسيط وتحرير شيكات لأصحاب المحلات، ليطرق الدّيانة منزل والدها فى الكثير من الأوقات، وتضيق الحياة بهم إلى ما هو فى اتجاه الضياع وخراب البيت.

ولأنها جميلة وشابة كانت فى مرمى تصويب قناصة تجارة الأعضاء، فهناك شخص ظهر فى الأفق عن طريق أحد من جيرانهم فى المنطقة، ولكنه لم يعرض فكرة التبرع بعضو فى الجسم بل مارس دور الخاطبة التى تجلب العرسان، بحسب ما أشارت به (ز.ع)، حيث قالت: (أنا كنت اشتغلت شوية علشان أساعد أبويا، فلقيت شغلانة فى مكتبة لأن أغلب الشغل عاوز مؤهل عالى وأنا معايا دبلوم، بس كان المرتب تعبان والشغل كان من ١٠ الصبح لـ١٠ بالليل، والحمد لله كنت بشتغل بضمير وصاحب المكتبة كان بيسيب لى المفاتيح وواثق فيا).

تجرى تلك العمليات فى عيادات أو مستشفيات وفى غياب واضح لمنظومة الرقابة الأمينة والطبية

الفتاة صاحبة التعليم المتوسط والأحلام البسيطة التى فرضت عليها وفق ظروف والدها المادية حدث معها ما يحدث فى كل الأفلام المتهالكة العتيقة، إذ أتى لوالدها رجل تقول الفتاة عنه إن عمره تقريبًا ٥٠ عامًا، وأخبره أن له صديقًا عربيًا رأى ابنته فى المكتبة ويريد الزواج منها، وتقول الفتاة إن هذا الرجل عرض على والدها ٢٠ ألف جنيه مهرًا ومثلها مؤخرًا، ولكن الأمر الوحيد الذى يمثل عائقًا هو عمر الزوج، إذ يبلغ من العمر أكثر من ٥٠ عامًا، الأمر الذى جعل والدها يرفض فى البداية تلك الزيجة، التى قالت إنها أيضًا رفضتها حينما أخبرها والدها، إلى أن هدد أحد أصحاب الديون أن يلجأ للقضاء أو للجلسات العرفية لاستعادة أمواله، الأمر الذى جعل الأب فى موقف سيئ.

(ز.ع) قالت: (محدش هيصدق اللى بقولهولك لكن والله ده اللى حصل، فيلم قديم كده بس عرفت إنه حصل مع بنات كتيرة غيرى فى نفس حالنا على باب الله، وأبويا كان هيدخل السجن وبصراحة اتجبرت على الجوازة دى لكن بعدين الراجل قال إن العريس تعب ودخل المستشفى، وبعد كام يوم جالنا وقال لأبويا إن العريس محتاج زرع كلى لأن عنده واحدة بايظة وعرض على أبويا يرفع المهر لـ٣٠ ألف جنيه وإنهم مش محتاجين أى جهاز مننا زى كل البنات يعنى، ومن غير تفاصيل كتيرة مينفعش أحكيها اتجوزت الراجل ده وشوفته مرتين، مرة يوم كتب الكتاب ومرة تانية يوم المستشفى والعملية بس، يعنى يعتبر اتجوزنا بالورق بس).

المطلقة التى لا تزال عذراء، خائفة طوال الوقت من الحديث عن كل شىء، وترفض غالبية الأسئلة ولا تجيب إلا عن الأسئلة التى ترغب فى طرح إجابة لها، وبررت هذا بأنها خائفة من الفضيحة فى منطقتها إذا علم أحد بتلك القصة، وكأن الناس لا يعلمون ولا يبحثون خلف الآخر وكأننا فى مجتمع يحترم الخصوصيات!!.

الفتاة ألمحت فى نهاية الحديث إلى أنها اعتبرت ما قامت به عمل خير، لأنها سألت أحد الشيوخ الذى كان بصحبة السمسار الذى أتى بالعريس، وقال لها إن ما تفعله هو إنقاذ حياة إنسان وهذا له أجر عظيم عند الله، وأنها أيضًا ستكون بارة بوالديها ووفية لإخوتها إذ تنقذهم من التشتت وخراب الأسرة، فخمسون ألف جنيه كانت بمثابة طوق النجاة لفقراء مهددين بالكثير من الأضرار التى قد تشتت شملهم وتضعهم فى مواقف أشد ذلاً مما ولدوا فيه.

مسارح الأحداث

ننتقل من فيلم أبيض وأسود إلى فيلم ألوان، ولكن نفس السيناريو ونفس قدم عمر فيلم تجارة الأعضاء، ألا وهو فيلم من بطولة أشخاص كل عملهم فى الحياة استقطاب بشر لإجراء عمليات لهم سواء بموافقتهم أو بدونها، وسرقة أعضائهم وبيعها فى السوق السوداء أو تصديرها للدول التى تحتاج إلى الأعضاء بغزارة كإسرائيل وأمريكا والسعودية وغيرها من الدول.

الفيلم تلك المرة بطولة الأنفاق الموجودة فى سيناء، والتى كانت تعتبر مسرحًا لأحداث درامية متنوعة قبل أن

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

الأيام

تحقيق - تجارة الأعضاء البشرية

يهدم الجيش غالبيتها بعد تكرار العمليات الإرهابية فى سيناء واستخدام الأنفاق لاستقطاب السلاح وإدخاله إلى أرض الفيروز.

الأفارقة بطل شريك فى فيلم سرقة الأعضاء البشرية، حيث كانت سيناء محطة مهمة لدى الكثير من الأفارقة القادمين عن طريق السودان والمتجولين فى مصر وصولاً إلى سيناء، أملاً فى تهريبهم عبر الأنفاق إلى إسرائيل مقابل ما يقرب من ألفى دولار، عبر الأنفاق الواصلة إلى قطاع غزة، وهناك يتم تخدير الكثير منهم ويتولى أطباء متخصصون عملية نزع أعضاء الجسد ووضعها فى Ice Box لحين الخروج من المكان الذى تجرى فيه العملية وإرسال العضو البشرى إلى مشتريه سواء داخل مصر أو خارجها، وخلال السنوات الأربع الأخيرة، تم الكشف عن عدد كبير من الجثث المدفونة فى صحراء سيناء تعود إلى أفارقة دخلوا إلى مصر بطريقة غير شرعية وتعرضوا للقتل وسرقة أعضائهم من مافيا تجارة الأعضاء.

سيناء ليست مسرح الأحداث الوحيد، بل فى قلب العاصمة وكثير من المدن الكبرى، تجرى تلك العمليات فى عيادات أو مستشفيات خصوصًا فى غياب واضح لمنظومة الرقابة الأمنية والطبية، الأمر الذى جعل مصر من أوائل دول العالم فى تجارة الأعضاء.

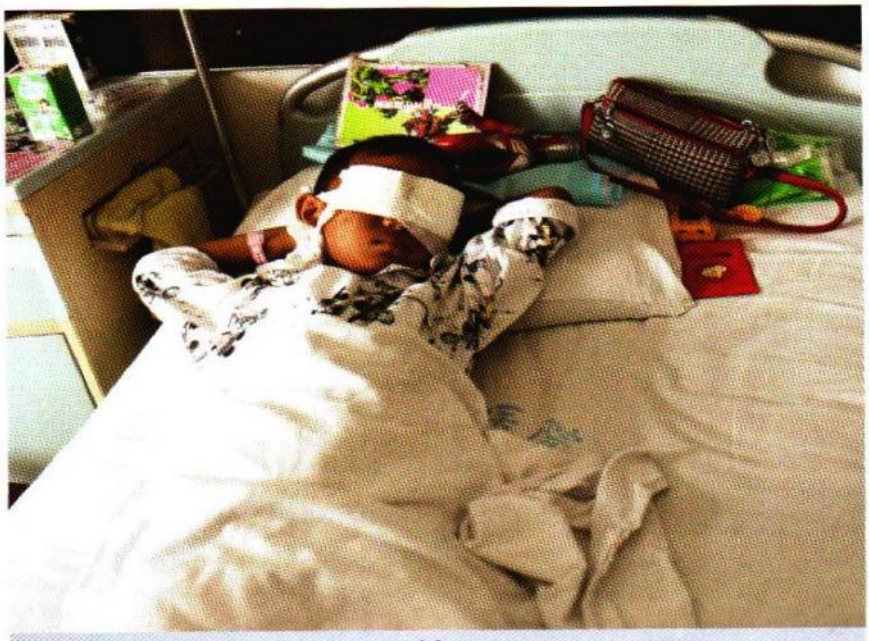

تجارة الأعضاء البشرية تشهد رواجًا كبيرًا فى الشرق الأوسط ودول العالم الثالث

قانون يجرم

فى فبراير ٢٠١٠، أصدر مجلس الشعب آنذاك القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم زراعة الأعضاء البشرية، والذى جاء فى نص مادته الأولى: (لا يجوز إجراء عمليات زرع الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة بنقل أى عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حى أو من جسد إنسان ميت بقصد زرعه فى جسم إنسان آخر إلا طبقًا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له)، بينما نص فى مادته الثانية على: (لا يجوز نقل أى عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حى بقصد زرعه فى جسم إنسان آخر إلا لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة المتلقى أو علاجه من مرض جسيم، وبشرط أن يكون النقل هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الضرورة، وألا يكون من شأن النقل تعريض المتبرع لخطر جسيم على حياته أو صحته، ويحظر زرع الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة أو الخلايا التناسلية بما يؤدى إلى اختلاط الأنساب).

القانون الذى شمل ٢٨ مادة نص فى مادته الثالثة على أنه: (يحظر الزرع من مصريين إلى أجانب عدا الزوجين إذا كان أحدهما مصريًا والآخر أجنبيًا، على أن يكون قد مضى على هذا الزواج ثلاث سنوات على الأقل وبعقد موثق على النحو المقرر قانونًا لتوثيق عقود الزواج، ويجوز الزرع بين الأبناء من أم مصرية وأب أجنبى فيما بينهم جميعًا، كما يجوز الزرع فيما بين الأجانب من جنسية واحدة بناء على طلب الدولة التى ينتمى إليها المتبرع والمتلقى على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون)، ولتنظيم التبرعات نص القانون فى مادته الخامسة عشر على أن: (يُشكل فى كل منشأة من المنشآت المرخص لها بزرع الأعضاء البشرية فريق طبى مسئول عن الزرع، يتولى رئاسته مدير لبرنامج زرع الأعضاء من الأطباء ذوى الخبرة الفنية والإدارية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل هذا الفريق والشروط الواجب توافرها فى أعضائه، واختصاصاته، ويكون المدير مسئولاً عن إدارة البرنامج وتقييم أداء الفريق، وحُسن أداء الخدمة الطبية والاجتماعية للمرضى والمتبرعين، وتذليل العقبات أمام تنفيذ برنامج الزرع على الوجه الأفضل، وتمثيل البرنامج أمام اللجنة العليا، وسائر الجهات الطبية والإدارية ذات الصلة).

وفى اتجاه العقوبات نص القانون على عقاب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه كل من أجرى عملية من عمليات النقل أو الزرع فى غير المنشآت الطبية المرخص لها مع علمه بذلك، فإذا ترتب على الفعل وفاة المتبرع أو المتلقى تكون العقوبة السجن المؤبد، ويعاقب بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه كل من نقل بقصد الزرع بطريق التحايل أو الإكراه أى عضو أو جزء من عضو إنسان حى، فإذا وقع الفعل على نسيج بشرى تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تزيد على سبع سنوات، ويعاقب بعقوبة القتل العمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها فى المادة (٢٣٠) من قانون العقوبات من نقل أى عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان دون ثبوت موته ثبوتًا يقينيًا وفقًا لما نصت عليه المادة (١٤) من هذا القانون مما أدى إلى وفاته مع علمه بذلك، وتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن لكل من شارك فى إصدار قرار التثبت من الموت دون إجراء الاختبارات المنصوص عليها فى المادة (١٤) من هذا القانون.

أيضًا يجوز للمحكمة، فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أن تحكم بكل أو بعض التدابير الآتية حسب الأحوال، أولاً الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات، ثانيًا غلق المنشأة الطبية غير المرخص لها بإجراء عمليات زرع الأعضاء التى ارتكبت فيها الجريمة مدة لا تقل عن شهرين ولا تجاوز سنة، ويحكم بغلق المكان نهائيًا إذا لم يكن من المنشآت الطبية، ثالثًا وقف الترخيص بنشاط زرع الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة فى المنشأة الطبية المرخص لها بعمليات زرع الأعضاء لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات.

تامر إبراهيم